فالفاسد كالباطل والرخصة هو المشروع لعذر مع قيام المحرم
لولا العذر كالفطر في السفر واكل الميتة للمضطر **مسئلة** واللفظ اما
ومهمل ومنطوق اما مرجح وهو ما وضع اللفظ له اوغير مرجح وهو ما يلزم عنه
خاص ومحمد وتوقف الصدق او الصحة العقلية او الشرعية عليه فدلالة اقتضاء مثل
رفع عن امتي الخطأ والنسيان وامثال التقدير واعتقد عبد كرخي على الف لاعتقد عابه تقدير
المكر لتوقف العتق عليه وان لم يتوقف واقترن بكم لولم يكن لتعليله كان تعبدا فمقصر
وايما كما مر وان لم يقتضه فدلالة اشارة مثل للفقراء ما قضاة عقل ودين وما قابل
وما نقصان دينهن والكف احداهن شطر دهرها لا تصلي وليتي المقصود بيانا كثر
الحيض واقل الطهر لكن يلزم من ان الجملة تقتضي ذكر ذكر وكذكر وحمد وقضاله بلزوم
شهرا مع دقضاله في عامين وكذكر احل كم لبله الصيام فيلزم حوار الاصباح جنبا
وان لم يعتقد ومثله فالآن باشروهن الى قوله حتى يتبين لكم **مسئلة** والمفهوم هو
موافقة ومخالفة فالاول يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم ويسمى فحوى الخطاب ولحن الخطاب
مثاله تحريم الضرب من قوله ولا تقل لهما اف والجزاء فوق المثقال من قوله تعالى ومن يعمل
مثقال ذرة الاية ونادية ما دون القنطار من ودّه اليكم وكذكر وكذكر ونعرف فلمعنى
وانه اشد مناسبة في المسكوت ومن ثم قال اصحابنا هو قياس جلي يجاز ويوخذ به في
القطعي والظني **مسئلة** ومفهوم المخالفة ان يكون المفضله المسكوت عنه مخالفا للمفهوم
به ودليلنا دليل الخطاب وهو اقسام مفهوم الصفة ومفهوم الشرط مثل وان كن اولات حمل
فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن وكذا بنى جلدة وانما حرمها الصدقة للفقراء وقيل
هو منطوق وشرطه ان لا يخرج مخرج الاغلب مثل وربائبكم اللاتي في حجوركم ولا تحكم اللفظ
ايما امراة انكح نفسها ولا للجاهلة ولا للتقدير حمالة او خوف او غيره ذكر هما
ينتفي تخصصه بالذكر وقد مر الخلاف في الاخذ بالمفهومات **مسئلة** واللفظ اما
مفرد وهو ما وضع بازاء امر تميزيه المتمي به ضايع في متعدد به كخفيفا او تقدير كرجل
او امراة او جاز بحوى المعهد وهو ما وضع بازاء امر لا يتخلف بذات دون اخرى كلفظ
شيء ونحوه فيفيد كما للاعلام اذ لم يوضع لمعنى في المسمى بل علامة له **مسئلة** والمترسة في
اللغة ما يباح بالحيل لا مستاكل الحيوان وفي العرف ما شرف اللفظ عرطاهر او بعض
على بعض ما وضع له كتخصيص العموم وتعيين المشترك وقد تكون لفظية متصلة كالاستثناء

وغير او منفصلة كالتخصيص بلفظ منفصل ومعنوية وهو اما عقلي ضرورته
او كتبيته واما شرعية كالعمل والتقرير والقياس والاجماع **مسئلة** وشروط
الاخير بالقران والسنة العلم بمعنى كما نه صلى منه والالم تنق بالوجود والتجوز
استثناء او غيره ونفوظا به بالمهمل والمطلق والالم تنق بالطاهر وبالفعل
به وبالتقرير ان يتنبه له وان لا تكون المقرر كرها غالبا ولا تكن عنه و
معرفة كيفيته من كونه قولا او فعلا او تركا او سكوتا وتواتر حيث يستدل به على
تطرق الاحتمال والتلقي بالقبول كالمتواتر على المختار والقياس معرفة شروط
اركانه والمختار والاباحة ان لا يجد الناظر المجاهد في الشرع حكما فيقضي بالعقل
حينئذ **مسئلة** والفرق بين العلة والسبب المشرعيين انها كتعلق الحكم بها حيث ما تحت
وللزوم وانها لا تتكرر علامة كوقت الصلوة ولا يشترط فيها والشرط كالحكم
عند من منع تخصيصها علامة السبب **مسئلة** والشرط ما وقف تاثير العلة ووجودها
عليه وتسمى الثاني محل العلة وشرطها والفرق بينهما ديني انكل ما ترتب على الشرط
ترتب على العلة كالرجم ولا تحكم كالجلد وبانها باعثة على الحكم مناسبة له كخلاف
الشرط والفرق بين الشرط والسبب ان الشرط في غالب حاله يضاهي العلل وتقتضي محل الحكم
خلاف السبب **فصل والترجيح اقتران الامارة** عاضدة على
معارضتها فيجب بقيتها للمقطع عنهم بما شاء الارجح **مسئلة** وللتعارض في قطعيين
وكما قطعي وظني لا شك الظن في متعلقه فلا ترجيح الا في ظنيين بعلمين او عقليين او نقلي
وعقلي اما النقلي فترجيحه اما من جهة سنده او متنه او عند لوله او باعتبار خارج اما
المتنه فوجوهه المذكورة تبعة وثلثون وان كان في بعضها خلاف وقد مر وهي كلها
اوثقه او على اوضبطه او بحوه كما عتماد على حفظه لا شخه وعلى كراهة خطه ولموافقة
وفي المرسلين كون احدهم عرف انه لا يرسل الا عن عدل وكونه المباشر كرواية ابي رافع نكح
ميمونة وهو حلال وكان هو السفير بينهما على روايته **ع** نكحها وهو حرام وكونه صاحب القصة
كنكاح ميمونة كما مر وكونه اكثر جدا وكثرة الان وما يكون مشافهة كرواية القاسم عن **ع** ان تترك بعض
وكان زوجها عمة على من زوى عنها انه حز لانها عمة القاسم وكونها اقرب مكانا كرواية ابن عمر
اورد والمثبت على خلافها والاكثر تعبدا والمطابقة على المنقوضة والمتعكسة على خلافها والمعلوم
فقط على المتعكسة فقط وكونه جاء معا لحكمة ما فيها على جلادته والمناسبة على الشبهية

Copyright © King Saud University